SEBHA UNIVERSITY JOURNAL VOL.01 NO. 1 2022
DOI:

مجلة جامعة سبها
Sebha University Journal

Journal homepage: https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/CAS

تدهور السيادة عند ابن خلدون وتداعياتها على المجتمع

كلثوم عثمان حسن الحضيري

قسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة سبها، ليبيا

الملخص

يعد ابن خلدون من أهم علماء المسلمين والعرب الذي فَسَّروا المجتمع تفسيراً وصفياً من جميع الجوانب، ولا زالت أفكاره تحاكي المجتمعات حتى يومنا الحاضر، فأي قضية اجتماعية نخصها بالدراسة لابد من الرجوع إلى كتابات ابن خلدون، وخاصة كتابه المقدمة الذي جمع فيه كل أفكاره السياسية والاجتماعية والاقتصادية في بناء الدولة، فتطرق إلى مفهوم السيادة وأسباب قوتها وانهيارها، إلا أنه لم يكن في لفظ السيادة صريحا في كتاباته ، لكنه أشار إليها من خلال مدلولها المُتمثل في الرياسة والعصبية، فالسيادة عند ابن خلدون هي العصبية، وهي شرط أساسي للقيام الدولة وأحد عوامل انهيارها وأثر هذا الانهيار على المجتمع، والهدف من الدراسة إلقاء نظرة عصرية على فكر ابن خلدون من خلال العوامل التي طرحها في كتاباته حول انهيار الدول، والوقوف على الآثار السلبية التى تخلفها انقسام السيادة وكيفية التعامل معها، بالإضافة إلى لفت الانتباه للخطورة التي تنتج من وراء هذا التدهور الذي ربما يؤدي إلى إنهيار الدولة.

وتوصلت من خلال هذه الدراسة لعدد من النتائج، أهمها:

1-من أسباب الفساد الاجتماعي هو الانقسامات السياسية، وانعدام السيادة الواحدة فيكامل تراب الدولة يؤدي إلى غياب كافة المظاهر الامنية والقانونية، مما ينكعس على تدهور العامل الاقتصادي وينعكس بالتالي على الأفراد لاستخدام أساليب غير مشروعة لتحسن وضوعهم الاقتصادي.

2-انعدام الوازع الديني من أسباب انتشار الفساد الأخلاقي مما يؤدي إلى كثرة الفواحش والمعاصي والفتن نتيجة التكالب على الدنيا وإغفال الآخرة .

الكلمات المفتاحية:

تدهور
السيادة
المجتمع
ابن خلدون

The Deterioration of Sovereignty According to Ibn Khaldun and Its Repercussions on Society

Kulthum Othman Hassan Al-Hudayri

Department of Philosophy, College of Arts, Sebha University, libya

A B S T R A C T

Ibn khaldun is considered one of the most important muslim and arab scholars who explained society descriptively from all sides. His ideas still mimic societies to the present day. In building the state, he touched on the concept of sovereignty, and the reasons for its strength and collapse. He was not explicit in the wording of sovereignty in his writings, but he referred to it through its connotation of leadership and asabiyya. This collapse on society and the study aims to take a modern look at ibn khaldun's thought through the factors he put forward in his writings about the collapse of states. It is also to identify the negative effects left by the division of sovereignty and how to deal with it, in addition to drawing attention to the danger that results from this deterioration that may lead to the collapse of the state.through this study, several results were reached, the most important of which are: 1- one of the causes of social corruption is political divisions, and the lack of a single sovereignty over the entire territory of the state leads to the absence of all security and legal aspects, which is reflected in the deterioration of the economic factor, which is reflected on individuals to use illegal methods to improve their economic

Keywords:

Sovereignty
Society
Ibn Khaldun
Corruption

Corresponding author:
E-mail addresses: Kal.alhouderi@sebau.edu.ly

Article History : Received 17 July 2022 - Received in revised form 02 December 2022 - Accepted 13 December 2022

situation. 2- lack of religious conviction is one of the reasons for the spread of moral corruption, from the many immoralities, sins and temptations as a result of scrambling for this world and neglecting the hereafter. It became clear through this study that sovereignty has an important role in the stability of society, and that political and economic instability and its manipulation lead to the spread of corruption in society and its collapse, in addition to the rejection of religion and the spread of immorality from the most common causes of the spread of social and moral corruption.

مقدمة

الاهتمام بالسيادة في السنوات الأخيرة أصبح محور اهتمام الباحثين والكتاب، وظل هذا الاهتمام القضية المحورية التي تناقش خاصة بعد الأحداث التي تشهدها بعض الدول العربية، وبما أن السيادة تتعلق بالدولة، فلها تأثير كبير على المجتمع، فتدهور السيادة وانقسامها إلى عدة سيادات داخل الدولة الواحدة تؤدي إلى شعور المواطن بالخوف لجهل مصيره، من خلال عدم قدرة السيادة على فرض قوتها على الدولة بشكل كامل، الأمر الذي ساعد على نشر الفساد كفقدان الأمن وزعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل الدولة، فجاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على السيادة في فكر ابن خلدون وأسباب قوتها وانهيارها واثرها على المجتمع، وهذا ما حدا بنا إلى اختيار موضوع الدراسة **(تدهور السيادة عند ابن خلدون وتداعياتها على المجتمع)**، ذلك أن أفكار ابن خلدون تتقارب مع ما تمر به بلادنا من أزمة تفكك السيادة وانقسامها إلى عدة حكومات الذي من شأنه أدى إلى تدهور الفرد والمجتمع .

إشكالية الدراسة:

يطرح هذا الموضوع عدة تساؤلات نحاول الإجابة عليها من خلال دراستنا والوقوف عليها للوصول إلى نتيجة تعالج القضية، فنقترح مجموعة من الأسئلة تساعدنا على حل الإشكالية، وهذه التساؤلات: ما السيادة؟ وهل هي واحدة أو مجزئة؟ وكيف ناقش ابن خلدون السيادة؟ وما هي العوامل المؤدية لقوة السيادة؟ وما عوامل تدهورها؟ وما تأثيرها على المجتمع؟ والإجابة على هذه التساؤلات نبدأ من افتراض رئيسي وهو: أن تدهور السيادة يؤدي إلى انهيار المجتمع ويساهم في إفساده أخلاقياً واقتصادياً وسياسياً.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في محاولة فهم وتحليل أسباب تدهور السيادة وأثرهما على المجتمع من خلال فكر ابن خلدون بغية الوصول لحل نتفق عليه حول تأثير هذا التدهور والانقسام على المجتمع والمواطن .

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلي إلقاء نظرة عصرية على فكر ابن خلدون من خلال العوامل التي طرحها في كتاباته حول انهيار الدول، والوقوف على الآثار السلبية التى تخلفها انقسام السيادة وكيفية التعامل معها، بالإضافة إلى لفت الانتباه للخطورة التي تنتج من وراء هذا التدهور الذي ربما يؤدي إلى إنهيار الدولة .

منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي في وصف الموضوع المتعلق بالدراسة،والعناصر المحددة فيها، وكانت هيكلية الدراسة على النحو التالي :

المطلب الأول / تحديد مفهوم السيادة وخصائصها

المطلب الثاني / الدلالة السياسية للسيادة عند ابن خلدون

المطلب الثالث/ عوامل تدهور السيادة على المجتمع

المطلب الأول / تحديد مفهوم السيادة وخصائصها :

يعد لفظ السيادة من خصائص السلطة السياسية، وهي السلطة العليا الآمرة للدولة التي لا تقبل التصرف فيها أو التنازل عنها، فقد خاض الفلاسفة والمفكرين في مفهوم السيادة، ولمن تكون السيادة؟ فظهرت عدة نظريات تفسر مفهوم السيادة ومن يمتلك السيادة، وبالتالي وجب أن نشير إلى مفهوم السيادة من الناحية اللغوية والاصطلاحية.

المعنى اللغوي:

يعتبر مصطلح السيادة غربي النشأة والتكوين فتم نقله إلى التداول العربي مع بداية الفكر العربي في بداية عصر النهضة، فالسيادة بالمعنى اللغوي جاءت من لفظ (سود)، يقال فلان سيد قومه إذا أريد به الحال، والجمع سائد، ويقال سادهم، سودا، وسواد، وسيادة، والمسود الذي ساد غيره[1]، فهي «مصدر لكلمة سيد، وهو المالك لملكه، والمولى الذي هو سيد العبيد والخدم، كما أنها تطلق على المتولي الذي يتولى شؤون الجماعة الكبيرة وكل ما افترضت طاعته، وسيد الشيء أشرفه وأرفعه وأعلاه »[2]، وتضاف للشخص الذي هو المالك والشريف والفاضل، والكريم والحليم، وتطلق كلمة السيد على الرب، كما في قول الرسول صلى الله عليه وسلم : (السيد هو الله تعالى). وخلاصة المعنى اللغوي أن السيد يطلق على المقدم على غيره من الجاه والمكانة والمنزلة العالية.

المفهوم الاصطلاحي :

هي سلطان الدولة على الإقليم الذي تختص به بما فيه من أشخاص وأموال، وكل دولة ذات سيادة مساوية لأية دولة أخرى بغض النظر عن عدد سكانها ومساحتها وثروتها، وبعد ذلك تكون مساوية في التمثيل والتصويت في المنظمات الدولية، حسب وجهة القانون الدولي[3]، بهذا المفهوم يجعل سيادة الدولة تعتمد على عنصرين من عناصر الدولة هي الشعب والإقليم، فسيادة الدولة هنا تكون بإعطاء الأوامر والنواهي على كل المقيمين على أرضها من أشخاص وأشياء .

كما ينطوي مفهوم السيادة على علاقة بين طرفين، أحدهما أعلى من الآخر، وحين تمارس في الحياة الواقعية فإن على الطرف الأدنى أن يتصرف على نحو يغفل إرادته الخاصة لصالح إرادة الطرف الأعلى [4]، وهذا التفاوت بين الطرفين ينطوي على جانب أخلاقي كي يشعر الطرف الأدنى أن واجبه إطاعة الطرف الأعلى الذي يمتلك السياسة.

أما السيادة في المفهوم السياسي فهي السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة، وهي ميزة الدولة الأساسية الملازمة لها، التي تتميز بها عن كل ما عداها من تنظيمات داخل المجتمع السياسي المنظم، ومركز إصدار القوانين والتشريعات، وهي والجهة الوحيد المخولة بمهمة حفظ النظام والأمن، ومن تم المحتكرة الوحيدة - وبصفة شرعية- لوسائل القوة والحق استخدامها في تطبيق الفانون [5]، فمن خلاله هذا التعريف نرى أنه يضع السيادة لدولة التي

تملك القوة وتحفظ النظام والأمن وتضع القانون، فالسيادة بهذا المفهوم هي خاصية مميزة للدولة .

نشأة السيادة:

لو نظرنا إلى نظرية السيادة لوجدناها نظرية فرنسية الأصل، نشأت في فرنسا في نهاية العصور الوسطى، عندما كان النزاع بين السلطة السياسية والسلطة الدينية، أو بين سلطة الملوك وسلطة الباباوات، والذي انتهى إلى تركيز السلطة في يد ملوك اوربا والقضاء غلى سلطة الكنيسة ومن تم ظهر الصراع الذي ظهر فيما بعد بين الحكم الفردي الاستبدادي متمثلا في الأباطرة، وبين الجماهير والمفكرين المادين بحرية الإنسان وحقوقه)، وأول من صاغ نظرية السيادة هو الفيلسوف الفرنسي جان بودان في كتابه الجمهورية، فصاغها كنظرية متكاملة قائمة بذاتها، فالسيادة عند بودان هي «القوة العظمى المفروضة على المواطنين والأشياء، وهي الإرادة الأعلى التي يمكن أن توجد في المجتمع»[6]، وهذه القوة العظمى هي التي تعتمد على القوانين وتراقب تنظيمها، غير أنها تطبق على الرعايا وليس على الحاكم، لأن الحاكم هو الذي يضع القانون وبالتالي لا يمكنه إطاعة نفسه، ولا يعني هذا أن الحاكم لا يخضع للقانون، ففي نظر بودان فهو يخضع للقانون الطبيعي القانون الإلهي، ومن جهة أخرى يرى بودان أن طاعة الفرد لصاحب السلطان هي التي تجعل منه مواطنا، ونفهم من ذلك أن السيادة عند بودان هي سلطة عليا على المواطنين والرعايا، أما الحكومة فهي الجهاز الذي يتم ممارسة السلطة عن طريقه، وهذه السلطة تتميز بأنها دائمة وغير مقيدة ولا يمكن التصرف فيها[7]، والحاكم في اعتقاده هو الذي يحكم طبقا للعدالة الإلهية .

امتد تأثير فكرة السيادة إلى فلاسفة العقد الاجتماعي فالسيادة عند (هوبز) هي للحاكم وليس للشعب ونوع سيادة الحكم هي سيادة مطلقة، وهو الذي يضع القانون ويقرر السلام ويعلن الحرب، ويختار هو الوزراء والمستشارين، وهذه الحقوق كلها تتمثل فيها ماهية السيادة، والذي جعل سلطة الحاكم مطلقة غير مقيدة بشروط هي تنازل الشعب عن «كل قوتهم وقدرتهم باتجاه شخص تستطيع بغالبية الأصوات حصر كافة إرادتهم في إرادة واحدة، مما يعني تعيين شخص بعينه حمل شخصهم، إنه نوع من وحدة الجميع الفعلية في شخص واحد»[8]، فخالفه (جون لوك) في فكرة السيادة المطلقة للحاكم، واعتبر لوك السيادة للحاكم سيادة نسبية قابلة للتغير، وذلك من خلال العقد الذي أبرم بين الحاكم والشعب رأى جون لوك أن الشعب يتنازل عن جزء من حقوقه للحاكم، مقابل توفير الأمن والاستقرار وحماية الحقوق الطبيعية الثلاث: الحق في الحرية، والحق في الحياة، والحق في الملكية، وإذا أخل الحاكم بالشروط المتفق عليها فمن حق الشعب خلعه وإيجاد حاكم بديل[9]، فاتفق (جان جاك روسو مع الأثنين، فقرر أن تكون السيادة للإرادة العامة، فقد اتفق مع هوبز في أن تكون السيادة مطلقة، لكنها ليست لفرد واحد وإنما لمجموعة أفراد يختارهم الشعب يمثلون الإرادة العامة، وهذه الإرادة العامة تعبر عن انصهار الإرادات الفردية في إرادة كلية واحدة تمثل السيادة المطلقة للشغب، كما أن هدفها الخير العام، أي ما يخدم مصالح الشعب، فلا تسعى للخير الفردي، وأن أي فعل لا يحقق المنفعة العامة لا يكون معبرا عن الإرادة العامة ومن تم يفقد صفة السيادة، أما عن (مونتسكيو) فالسيادة تتمثل في المشاركة فيها، كون السيادة ملك للأمة ولا تستطيع ممارستها بنفسها إلا في حالة الديمقراطية المباشرة، وعلى الأمة أن تختار ممثليها، وفي هذه الحالة فإن الجهاز الذي يضم ممثلي الأمة يمتلك السلطة يمكن أن يغتصب السيادة وبالتالي لا بد من الفصل بين السلطات ليسمح بتوزيع ممارسة السيادة بين عدة هيئات لا يمكن لأي منها أن تدعي بتمثيل الأمة، ويجب على السلطات أن تتعاون عن طريق السير العادي للأمور ولا يمكن لأي سلطة أن تتصرف دون موافقة الأخرى، إذ يجب ان يكون بينها فصلا شديدا ولكن على أن يتم التنسيق بينها بما يساعد على مشاركتها في الحكم والسيادة بشكل متوازن ومتفاعل[10]، فاعتدال السلطة إذاً تضمن بواسطة فصلها إلى ثلاثة أجزاء، السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، وسلطة الحكم.

خصائص السيادة:

السيادة إرادة عليا تتميز بخصائص لا توجد في غيرها، فالسيادة هي التي تحدد نفسها بنفسها من خلال الخصائص التي تتميز بها، ويمكن أن نجمل هذه الخصائص فيما يلي:

1- السيادة مطلقة : هذه أول خاصية للسيادة هي الإطلاق، بمعنى صاحب السيادة لا يفرض عليه القانون،بل القانون هو الذي يضعه معبرا عن إرادته فهو الآمر الناهي، وعلاقته بغيره علاقة السيد بالرعية، وعلى هؤلاء الرعية تنفيذ ما يصدر عليه من أوامر، لأنها صادرة عنه هو حتى وإن اختلفت مع أهداف الشعب[11] ،أي أن السيادة أعلى سلطة في الدولة، وبالتالي فليس هناك من سلطة أعلى منها، ومن هنا فهي سلطة مطلقة .

2- **السيادة دائمة :** السيادة ملازمة بشكل دائم فلا يمكن أن تنتهي بفقدان الحكومة أو فنائها، وسيادة فالدولة باقية حتى ولو تغيرت الحكومات، «فأي تغير في الحكومة لا يعني إخلالا باستمرار سيادة الدولة، يضاف إلى ذلك أن سيادة الدولة مسألة تتخطى الأشخاص من حيث بقائهم أو زوالهم من الحكم»[12]ومن هنا تكون الدولة تتميز بالدوام مهما تغير شكل الحكومة أو شخص الحاكم .

3- الشمول : تطبق السيادة على جميع المواطنين في الدولة والمقيمين في إقليمها ما عدا ما يستثنى وفق المعاهدات والاتفاقيات الدولية، كالدبلوماسيين وموظفي المنظمات الدولية، فتكون طاعة الدولة واجبة، والسلطة العليا بوسعها أن تحصل على هذه الطاعة ولو باستخدام القهر .

4- عدم التقسيم والتجزئة : فالسيادة وحدة كاملة غير قابلة للتجزئة أو التقسيم، فليس هناك إلا سلطة عليا واحد أيا كان شكل التنظيم الدستوري والإداري لهذه الدولة[13]وتتكون الدولة حين تتمتع كل ولاية داخلة في طاقها بسيادة محلية، إلا أنها مرتبطة بوحدة الدستور الاتحادي، فلا يوجد على الإقليم الواحد إلا سيادة واحدة ، فإذ وجدت سيادتان على إقليم واحد لفسدت أحواله .

5- عدم القابلية للتملك :لا يحق لأي شخص أخذ السلطة أو السيادة بالقوة، ويفرض على الناس سلطانه مدة من الزمن، سواء طالت المدة أو قصرت، فإنه لا يستطيع أن يدعي بأنه صاحب السيادة الشرعية، فاغتصاب السيادة سيظل اغتصاباً وليست سلطة شرعية، فالسلطة الشرعية تأتي عن طريق الشعب .

6- الأصالة: تتميز السيادة بأنها أصيلة، أي أنها السلطة التي لا تستند سلطتها من سلطة أخرى، أو أنها السلطة التي تعلو على جميع السلطات، وهي إرادة تعلو جميع الإرادات وسلطة تعلو كافة السُلطات، فلا سُلطة أعلى منها ولا سُلطة مساوية لها[14] فهي السلطة التي تفرض إرادتها على الجميع داخل الدولة، ولا تتعدد بتعدد الهيئات الحاكمة .

من خلال هذه الخصائص يمكن أن نضع تعريفاً عاما للسيادة : هي السلطة العليا المطلقة الغير مقيدة بشروط المنفردة بالقرارات ووضع القانون، وهذا القانون يطبق على جميع الأفراد الموجودين على إقليمها، وهي كاملة لا تقبل التقسيم ولا يمكن التنازل عنها، ومهمتها تنظيم المجتمع وفق القوانين التي تتبعها، فمن ولا يُفهم أن هذه القوانين لا تلغي حرية الفرد وإنما أقول كما قال هيجل أنها تقيد الغرائز الوحشية التي يرتكبها الإنسان، فالمجتمع بلا قانون هو مجتمع فوضوي غير مسئول عن تصرفاته .

المطلب الثالث / الدلالة السياسية والاجتماعية للسيادة عند ابن خلدون

بالرغم من أن ابن خلدون لم يتناول السيادة بشكل صريح في كتاباته، غير أنها ظهرت بمفهوم آخر، ونستطيع أن نلتمس دلالتها من سياق ورودها في كتابه المقدمة الذي تحدث فيه عن العصبية والرياسة، فهذه المفاهيم أشارت إلى مفهوم السيادة عند ابن خلدون،

السيادة عند ابن خلدون هي : « العصبية القاهرة والغالبة لكل العصبيات الأخرى»[15]، فيضعها كالمحرك الاجتماعي للمجتمعات، بل هي عملية التغير الاجتماعي بشكل عام والعامل المُفسر لنشأة الدول وانحلالها، وعند الاطلاع على نصوص المقدمة يمكننا القول أن العصبية عند ابن خلدون مفهوم اجتماعي يشد أواصر جماعة معينة على أساس انتماء افتراضي واحد في النسب، وله أبعاد سياسية واقتصادية ونفسية متعددة، وغايات تتمثل في دفع الضرر وجلب المنفعة تسعى الجماعة لتحقيقها لا سيما في مراحل زمنية من حياتها[16].

تنشأ العصبية من وجهة نظر ابن خلدون بالقبائل البدوية أكثر من الحَضرية، وفي حالة النزاع تقوم على مناصرة فريق ضد آخر ممَّا يذكي نار الفتنة ويشعل الحرب بين القبائل، وهذا التناصر لا يستهدف إقرار الحق أو مناصرة المظلوم وإنما يستهدف موازرة العصبية سواء كان ظالماً أو مظلوماً، وتشترط في العصبية وجود زعيم تسانده عائلته وأعوانه، وبالتالي تُكوَن العصبية قوة سياسية تدفع إلى قيام الدولة أو الملك، فلكي توجد عصبية يجب أن يكون هناك رياسة، «وتكون في نصاب واحد منهم ولا تكون في الكل ولما كانت الرياسة تكون بالغلب، وجب أن تكون عصبية ذلك النصاب أقوى من سائر العصائب ليقع الغلب بها وتتم الرياسة»[17]، وهو أمر لا تتمكن قوة العصبية من تحقيقه لوحدها دون قوة الدِّين الذي اعتبره عاملاً هاماً في القضاء على الأحقاد والتنازع وتوجيه سلوك الإنسان نحو الخير والتعاضد، ذلك أن الملك إنما يحدث بالتغلب، والتغلب يكون بالعصبية، وجمع القلوب وتألفها إنما يكون من الله في إقامة دينه[18]، فيكون دور الدين هو صرف طبيعة البشر العدوانية التي تتجسد في حياة العزو والنهب، وإزالتها بإقامة مجتمع فاضل، وبهذا فالدين عند ابن خلدون يخفف من حدة العصبية، والتمسك به يؤدي إلى بناء وتشييد الحضارة ويضفي عليها الصفة الأخلاقية لتكوين مجتمع فاضل، ونلاحظ ذلك في الدولة الإسلامية التي خففت من حدة الصراع وجمع جميع القبائل تحت عصبية واحدة هي عصبية الدِّين، وهذا ما عناه ابن خلدون : «الدهوة الدينية تزيد في أصلها قوة غبى قوة العصبية التي كانت لها»[19]، وكل ذلك عامل من عوامل تأسيس الدولة.

من جهة أخرى، أن الغاية التي تسعى إليها العصبية هي الملك، فبعد التغلب الذي حصل بتلك العصبية على قومها طَلبت بالتغلب على أهل عصبية أخرى بعيدة عنها، فإن غلبتها التحمت معها وزادت بها قوتها، وهذا هو الطور الأول من الدولة، « طور الظفر بالبغية وغلب المدافع والممانع والاستيلاء على الملك وانتزاعه من أيدي الدولة السالفة قبلها، فيكون صاحب الدولة في هذا الطور أسوأ»[20] .

بهذه السيادة أو ما يسميها ابن خلدون الوازع تظهر الحاجة إلى سلطة الحاكم لتنظيم حياة المجتمع، ومنع بعضهم من العدوان على بعض وسلب حقوق بعضهم البعض، حيث يقول: « إن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر كما قررناه، وتَمَّ عمران العالم بهم فلا بد من وازع يوقف بعضهم عن بعض، كما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم، فيكون ذلك الوازع واحداً منهم يكون له الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان، وهذا هو معنى الملك»[21]،

الوازع الذي يقصده ابن خلدون هو الحاكم العادل المسئول عن رعيته، ويكون بمثابة أب لهم، ويكون أهل عصبته هم عَون له أثناء قيامها، والعصبية كما يقول ابن خلدون تنتج جاهاً وسلطاناً وشرفاً، وإذا قويت العصبية ظفرت بالرئاسة، لأن صاحب العصبية يستطيع بلوغ هدفه في الملك[22]، وبالتالي تكون غاية العصبية التي تسعى إليها قد تحققت، وهذه الغاية هي الدولة التي تعتبر غاية أساسية لها، حيث لعبت دور كبير في قيامها لأنها كانت هي الأساس المشيد لها، فإذا كانت العصبية قوية تكون الدولة قوية، وإن كانت العصبية ضعيفة كانت الدولة ضعيفة، وقد خصص لها ابن خلدون حديث واسع في مقدمته يقول ابن خلدون : « إن الملك إنما يكون بالعصبية، وأهل العصبية هم الحامية الذين ينزلون بممالك الدولة وأقطارها، وينقسمون عليها، فما كان من الدولة العامة قبيلتها وأهل عصابتها أكثر كانت أقوى، وأكثر ممالك وأوطاناً وكان ملكها أوسع لذلك»[23]،

وبناءً على ذلك، فالعصبية تلعب دور اجتماعي وسياسي كبير، فهي رابطة اجتماعية تجعل الشعب متماسكاً، سواء كانت ناتجة عن رابطة الدم أو كانت حلفاً فقط، وتولد التضامن والقوة في نفس جماعتها، من جهة، وتُوحد بالقوة بين مختلف العصبيات المتعارضة لتكون جماعة إنسانية موحدة[24]

هكذا تنشأ الدولة عند ابن خلدون، ويكون ارتباطها الأساسي بالأسر البدوية القوية، وترتقي عن طريق عدة عوامل، هي: العامل الأول : مزايا الأرض المستقرين فيها، فإذا كانت جيدة يكون مصدر الإنتاج وفيراً والعاملون يحصلون على المال منها، والعامل الثاني : مزايا الحكومة، حيث يتطلب أن تكون حكومة قوية تحمي السكان من الأخطار الداخلية والخارجية، والعامل الثالث : عدد السكان ضروري لزيادة الإنتاج وبناء الحضارة[25].

المطلب الثالث/ عوامل تدهور السيادة على المجتمع

حين نتحدث عن عوامل فساد المجتمع عند ابن خلدون، يمكننا إخراج دلالتها من خلال آرائه حول تدهور الدول، ففي حديثه أشار إلى الفساد

الأخلاقي والديني والقضائي الذي نتج عن هذا التدهور، وتفكك السيادة أو ما يسميها ابن خلدون العصبية هو السبب الرئيسى لهذا الفساد، مما كان له الأثر السلبي على المجتمع، من حيث انعدام الوازع في التنظيم الاجتماعي، وما يخلفه من فوضى اجتماعية من كافة الجوانب.

صاغ ابن خلدون عوامل التدهور أو الفساد بمنهج ديالكتيكي، مع أنه لم يكن له تصور واضح عن الديالكتيك كمنهج، وتتمثل الديالكتيكية في فلسفته أنه جعل عوامل بناء الدولة هي نفس عوامل تدهورها، حيث يقول «إعلم أن مبنى الملك على أساسين لا بد منهما، فالأول الشوكة والعصبية وهو المعبر عنه بالجند والثاني المال الذي هو قوام أولئك الجند، وإقامة ما يحتاج إليه الملك من الأحوال، والخلل إذ طرق الدولة في هذين الأساسين»[26]، ومن خلال قوله هذايمكننا استنباط عوامل الفساد الاجتماعي الذي خلفه تدهور السيادة في الآتي :

1- الاستبداد والظلم :

بعد قيام الدولة والعمران لا تستمر العصبية بنفس القوة التي كانت عليها، فالذي يحدث أن الزعيم الذي أصبح سلطاناً واستقر في المدينة، وبعد قام بتوزيع الإقطاعيات على المقربين الذين تحولوا إلى أسياد غارقين في الترف والملذات، يفقد الحاكم الاحتكاك الدائم مع بقية أفراد عصبته، وخوفاً على عرشه واستقرار حكمه يضطر إلى تحطيم شوكة تلك العصبية لإقامة ملكية مطلقة[27]، فهنا تبدأ مرحلة الاستبداد، حيث ينفرد الملك دون قومه بالحكم ويحاول منعهم من المساهمة والمشاركة في أمور الدولة، وليس هذا فقط، بل يذهب صاحب الدولة إلى اصطناع الرجال واتخاذ الموالي والصنائع، ويُكثر من جدع أنوف أهل عصبته فيحول بينهم وبين الوصول إلى المناصب العليا[28]، وفي ذلك يقول ابن خلدون : «إذا جاء الطور الثاني وظهر الاستبداد والانفراد بالمجد ودافعهم عنهم بالمراح صاروا في حقيقة الأمر من بعض أعدائه واحتاج في مدافعتهم عن الأمر وصدهم عن المشاركة إلى أولياء آخرين من غير جلدتهم يظهر بهم عليهم ويتولاهم دونهم»[29]، وهذا ما يحدث أثناء الانتخابات في عصرنا التي عن طريقها يصعد المسئول فليجا بالانفراد بمنصبه ويتخلى عن ناخبيه، ويأتي بآخرين يتقاسموا معه السلطة، ويعيش معهم حالة من حالات الترف وبقية الشعب الذين انتخبوه يبحثون عن لقمة العيش .

بناءً علي ذلك تنقلب العصبية الذي كانت أساس قوة صاحب الملك فيتحولون إلى أعداء له، يتربصون به الأيام، لأنه استغنى عنهم بالموالي وأهل الصنائع وتخلص منهم حتى ينفرد بالمجد بكليته، ويستأثر بالأموال بعيداً عنهم، فيتكاسلوا عن الغزو والدفاع عن الدولة، وعندما يأتي بآخرين يتصور هؤلاء بأن العطاء الذي يمنحه لهم السلطان كأجراء في الدولة وليس شركاء فيها، ومن تم فإنهم لا يَقْدمون على الدفاع عنها بإرادة وصدق وعزيمة، مما يسبب ذلك وهناً في الدولة[30]،

من جانب أخر ، بعد أم يحس صاحب السيادة بالخطر من أهله الذين رفعوه للحكم، بلجأ إلى أن بتكرم على بعض من أهله، فيقلدهم مناصب كالوزارات والقيادة والجند، مما زاد من ضعف الدولة، لأنه نَصَّب أفراد غير مؤهلين لتولي الأجهزة الإرادية، فيصيب الوهن كل أجهزة الدولة القضائية والتشريعية والتنفيدية، فيكثر فيها مظاهر الفساد كالجرائم المنظمة والقتل المتعمد، وسرقة المال العام، والسبب راجع للحكم الاستبدادي الذي مارس الظلم على من البداية فزاد من تخريب المجتمع، يقول ابن خلدون « أن الظلم مؤذن بخراب العمران المقضي لفساد النوع»[31] فيكثر القتل والسرقة والسكر والزنا، وهذا لا يقع بحسب قوله إلا من تصرفات السُلطة على الأفراد، وأنواع الظلم الذي تؤدي إلى الفساد متعددة كما بينها ابن خلدون ، فيقول : «كل من أخذ ملك أحد أو غصبه في عمله أو طالبه بغير حق، أو فرض عليه حقاً لم يفرضه الشرع فقد ظلمه، فجباه الأموال بغير حقها ظلمة، والمعتدون عليها ظلمة والمُنهبون لها ظلمة والمانعون لحقوف الناس ظلمة، وغصَّاب الأملاك ظلمة، ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران»[32]، ولو أسقطنا ما ذكره ابن خلدون على مجتمعنا سنجد كل انواع الظلم التي ذكرها منتشره في مجتمعنا، من قتل واغتصاب أملاك الأخرين بغير وجه حق، وانتشار السكر والمخدرات والمتاجرة بها، كلها مظالم يعيشها المواطن ويعاني من وبلاتها، وهذا كله نهى عنه ديننا ومخالف لشريعتنا الأسلامية.

2- العامل الاقتصادي

إذا كان الترف قد زاد من قوة الدولة في أولها، فإنه من أشد ضعفها وفسادها، فلكي يحافظ الحاكم على عرشه بعد ما قضى على العصبية إلى الاعتماد على الجند المرتزقة، ويضاعف في عددهم يضطر إلى مضاعفة الضرائب فيخل باقتصاد البلاد وتزداد نفقات هؤلاء الجند لاعانتهم على الحياة المترفة في المطعم والملبس والفرش ويتفاخرون في ذلك ويفاخرون غيرهم فيلجأ الحاكم لزيادة مرتباتهم، وينعكس ذلك على واردات الدولة التي تصبح غير كافية، وبما أن واردات الدولة محدودة وتعجز عن الوفاء للجند بنفقاتهم، فإن الحاكم يضطر إلى إنقاص أعداد هؤلاء عما كان قبل زيادة الأعطيات، ويلجأ أيضاً إلى انتزاع ما في أيدي الناس من تجارة أو نقد، ومشاركة الفلاحين والتجار في شراء الحيوان والبضائع، بسعر الذي يحددها، ولا يجرؤ أحد على مناقشة السلطان في الشراء فيبيع البائع بثمن بخس، مما يؤدي إلى كساد الأسواق ويضعف حال الفلاحين والتجار[33]، وهذا سبب كافي لانتشار البطالة والفقر اللذان يؤديان بالفرد إلى اللجوء بطرق غير مشروعة للنهب والرشوة والتعدي على ممتلكات الغير، فتكثر كل مظاهر الفساد الاجتماعي وبالتالي يضعف المجتمع فيختل توازنه نتيجة الإسراف في المال العام وأخذ حقوق الإفراد من قبل الدولة.

3- الترف والفساد الأخلاقي :

ربط ابن خلدون بين الترف والفساد الأخلاقي اللذان يسببان فساد المجتمع وانهياره، حيث أن الترف يؤدي إلى العكوف على الشهوات والتفنن بها ويقضي بذلك إلى فساد النوع، وحجتهم في ذلك تقع تحت بند الحرية الشخصية، ويحدث ذلك نتيجة الخلل القانوني العاجز عن ردع مثل هذه الأعمال الغير أخلاقية، فيقول ابن خلدون في ذلك، أن الإنسان إذا فسدت أخلاقه فسد إنسانيته وصار مسخاً عن الحقيقة، وبالتالي لن تنفعه زكاة نسبه ولا طيب منبته، ولذا يحث ابن خلدون على السلطة الشرعية أن تقوم بدور حفظ

المجتمع، وهذه هي الحكمة العامة للشرع في جميع مقاصده الخمسة من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال[34].

إذن، الترف مفسد لبأس الفرد والدولة، ومفسد للخلق مما يحصل في النفس من ألوان الفساد والسفه، وكذلك الترف مظهر لحياة السكون والدعة، ودليل ميل النفس إلى الدنيا والتكالب على تحصيل متعها حتى يتفشى الخلاف والتحاسد الذي يؤدي إلى المنازعة بين الجماعات مما يزيد من هلاك المجتمع .

4- مورث ثقافي لايتناسب مع المجتمع

وهذا ما يسمى بالتقليد الأعمى، حيث عدم معرفة ما هو سلبي وما هو وإيجابي وراء هذا التقليد يعد من الظواهر التي تندر بفساد المجتمع، يقول ابن خلدون : «أن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده»[35]، وهذا ما نشاهده في المجتمع من تقليد الغريب في ملبسه وعاداته وأخلاقه، دون التفرقة بين ما هو سليم وغير سليم، مما يسبب للفرد انفصام تربوي بين إقرار وتطبيق واقتباس، أي الإقرار بالمنهج الإسلامي الذي نهض بالأمة الإسلامية في قرونها مع عدم تطبيقه في مجالات الحياة، بالإضافة إلى الأخذ عن الغرب دون دراسة واعية ومتمشية مع تعاليم الدين الإسلامي، مما يجعل الاستفادة من الغرب بكثرة يعود على المجتمع بجوانب سلبية[36].

سبب التقليد فيما يقول ابن خلدون هو اعتقاد الكمال في الغالب بأنه أفضل منه، والنتيجة تكون في خضوع المغلوب للغالب، وشعوره بالدونية والانهزام أمامه في كافة الجوانب، فنراه يقلده في كل أفعاله الباطلة، والغير متناسبة مع البيئة التي نشأ فيها، وهذا الشعور يقود المجتمع للضعف والتفكك، نتيجة انعدام الجديد والتَقيّد بالتقليد، وكل هذا نشاهده واضحاً في وقتنا الحالي من أفكار وعادات وملبس اقتحمت مجتمعنا الذي انهزم أمامها دون أي نقد فكري يوجه إليها، إلى أن تحولت جزء من حياتنا، ونتيجة انعدام الوعي والتفكير النقدي في المجتمع يجعل أفراده متلقيين فقط غير متساءلين عن الجوانب السلبية والإيجابية في كل ما هو جديد .

5- الانقسام السياسي :

السيادة هي أساس بناء الدولة، فأي خلل في هذا الأساس يصيب المجتمع، ولو نظرنا إلى فكر ابن خلدون نظرة عصرية. سنكتشف أنه يحاكي عصرنا الحالي الذي شهد تقلبات سياسية جعلته يصاب بالهوان والضعف وعدم الإنضباط، فعندما انهارت السيادات في بعض الدول حل الخراب في مجتمعاتها، وانتشرت مظاهر الفساد بين أفرادها، فكل أقوال ابن خلدون في الفساد الاجتماعي والسياسي يعيشه المجتمع الليبي ويعاني من ويلاته، من ظلم إلي فقر إلى نهب إلى فساد اقتصادي وأخلاقي، ونتيجة ذلك كله انعدام الرادع الذي كان ينظم المجتمع، وعُطلت فيه كل الأجهزة التي كانت مسئولة عن ضبط النظام في الدولة، على هذا الأساس يمكننا القول أن السيادة دور مهم في استقرار المجتمع، وبانعدامها يتحول المجتمع إلى فوضى وأفرادها ذئاب، وأي خلل فيها يؤدي إلى انهيار المجتمع، وتفكك السيادة في الدولة له تداعيات كبيرة على الفرد المجتمع

النتائج

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله قد وفقت في إنجاز هذه الدراسة التي استخلصت منها هذه النتائج وهي كالتالي :

1- من أسباب الفساد الاجتماعي هو الانقسامات السياسية، وانعدام السيادة الواحدة في كامل تراب الدولة يؤدي إلى غياب كافة المظاهر الامنية والقانونية، مما ينكعس على تدهور العامل الاقتصادي وبالتالي ينعكس على الأفراد لاستخدام أساليب غير مشروعة لتحسن وضوعهم الاقتصادي .
2- انعدام الوازع الديني من أسباب انتشار الفساد الأخلاقي، مما يؤدي إلى كثرة الفواحش والمعاصي والفتن نتيجة التكالب على الدنيا وإغفال الآخرة .
3- غياب القانون بسبب تفكك أجهزة الدولة ساهمت في انتشار الجريمة من قتل وسرقة والتعدي على ملكية الغير ، جعلت المجتمع بعيش في خوف دائم نتيجة انعدام الأمن .
4- ظهور تقافات لا تتناسب مع القيم و الموروت التقافي والاجتماعي سببت في إرباك الفرد وجعله في صراع داخلي ونفسي مع هذا الموروث، مما ينعكس عليه من الناحية السلبية، ويجعله يعيش أزمة ركود فكري وجمود عقلي فينعكس سلباً على المجتمع بالضعف والهوان وعدم قدرته على التجديد .

التوصيات

1- قراءة التاريخ قراءة نقدية منتجة تتيح لنا التعامل معه، والاستفادة من مشكلاته الفكرية والاجتماعية والسياسية .
2- نشر الوعي السياسي والاجتماعي وغرس روح الوطنية في نفوس أفراد المجتمع، حتى إذا شعروا بالخطر يهدد وجودهم يكونون كالبنيان المرصوص في مواجهته .
3- على العلماء ورجال الدين أن يكون لهم دور كبير في التوعية الدينية والأخلاقية، لحفظ المجتمع من الفساد الديني و الأخلاقي .
4- نشر البرامج التوعوية والتثقيفية للشباب من أجل الإنخراط فيها والحد من الفراغ والبطالة التي يعاني منها أغلب الشباب فتؤدي بهم إلى الفساد الاجتماعي .
5- فتح برامج تدريبية للحوار والتفكير الناقد لوضع كل شيء تحت محكمة النقد والابتعاد عن التلقي والتقليد الأعمى .

الهوامش

1- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت ص296.
2- المالكي. عبد الله . 2012 . سيادة الأمة، الشركة العربية لأبحاث، ط1، بيروت.

3- دعيبس. يسري . 2009. معجم المصطلحات السياسية، الإسكندرية، ص449 .
4- السيف . توفيق. 2011. رجل السياسة، ط1 الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ص264 .
5- المالكي. عبد الله . 2012 . سيادة الأمة، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ص88.
6- المرجع نفسه، ص90.
7- محمد. محمد علي. ومحمد. علي عبد المعطي. 1985. السياسة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، بيروت، ص293 .
8- هوبز. توماس. ترجمة: إمام. عبد الفتاح إمام. 2008. الأصول الطبيعية لسلطة الدولة، الدولية للطباعة، الكويت، ص179 .
9- لوك. جون. ب ترجمة: شوقي. محمود دون سنة طبع. الحكومة المدنية، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، ص27.
10- مونتسكيو . شارل لوي . ترجمة. زعيتر. عادل 2012. روح الشرائع، ط1، كلمات عربية للتوزيع والنشر، القاهرة،، ص423.
11- أنظر الصاوي. صلاح. 1412هـ. نظرية السيادة وأثرها على شرعية الأنظمة الوضعية، ط1، ص12.
12- محمد. محمد علي. ومحمد. علي عبد المعطي، مرجع سابق، ص294 .
13- المرجع نفسه، ،ص295
14- الصاوي. صلاح. نظرية،،مرجع سابق، ص13.
15- عبدو. حسن رزق. 2010. النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط، رسالة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، ص46.
16- النجار، جميل موسى النجار. 2011. فلسفة التاريخ، مكتبة مدبولي،القاهرة، ط1، ص266.
17- ابن خلدون . عبد الرحمن . تحقيق: وافي. علي عبد الواحد. 1965. المقدمة، ط2، لجنة البيان العربي، ص114-115.
18- صبحي . أحمد محمود، 2004، في فلسفة التاريخ، بدون سنة طبع، دار الوفاء- الاسكندرية، ص44.
19- ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص170.
20- المرجع نفسه، ص153.
21- المرجع نفسه، ص120.
22- الدليمي . حامد حمزة، 2011. فلسفة التاريخ والحضارة، ط1، دار تموز، بغداد، ص150.
23- المرجع نفسه، ص142.
24- الخضيري، زينب. 2009. فلسفة التاريخ عند ابن خلدون. بدون سنة طبع. دار التنوير. بيروت. ص174.
25- الدليمي . حامد حمزة، مرجع سابق، ص150.
26- ابن خلدون، مرجع سابق،ص123.
27- الخضيري، زينب، مرجع سابق، ص172.
28- النشار، مصطفى.1998. فلاسفة أيقظوا العالم. ط3 .دار قباء. القاهرة، ص202 .
29- ابن خلدون المقدمة : مرجع سابق، ص153.
30- النجار، جميل موسى النجار، مرجع سابق، ص271.
31- ابن خلدون، مرجع سابق، ص51.
32- المرجع نقسه، ص356.
33- صبحي . أحمد محمود، مرجع سابق، ص154.
34- ابن خلدون، مرجع سابق، ص356.
35- مرجع نفسه، ص184،
36- الحازمي . خالد بن حامد، 2004، مصطلح فلسفة التربية في ضوء المنهج الإسلامي، جامعة المدينة المنورة، ص203.

المراجع

1- ابن خلدون . عبد الرحمن . تحقيق: وافي. علي عبد الواحد. 1965. المقدمة، ط2، لجنة البيان العربي
2- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت ص296.
3- الحازمي . خالد بن حامد، 2004، مصطلح فلسفة التربية في ضوء المنهج الإسلامي، جامعة المدينة المنورة،
4- الخضيري، زينب. 2009. فلسفة التاريخ عند ابن خلدون. بدون سنة طبع. دار التنوير. بيروت.
5- الدليمي . حامد حمزة، 2011. فلسفة التاريخ والحضارة، ط1، دار تموز، بغداد
6- السيف . توفيق. 2011. رجل السياسة، ط1 الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
7- الصاوي. صلاح. 1412هـ. نظرية السيادة وأثرها على شرعية الأنظمة الوضعية، ط1
8- المالكي. عبد الله . 2012 . سيادة الأمة، الشركة العربية لأبحاث، ط1، بيروت.
9- النجار، جميل موسى النجار. 2011. فلسفة التاريخ، مكتبة مدبولي،القاهرة، ط1.
10- النشار، مصطفى.1998. فلاسفة أيقظوا العالم. ط3 .دار قباء. القاهرة،
11- دعيبس. يسري . 2009. معجم المصطلحات السياسية، الإسكندرية،
12- صبحي . أحمد محمود، 2004، في فلسفة التاريخ، بدون سنة طبع، دار الوفاء- الاسكندرية.
13- عبدو. حسن رزق. 2010. النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط، رسالة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر بغزة، فلسطين.
14- لوك. جون. ب ترجمة: شوقي. محمود دون سنة طبع. الحكومة المدنية، مطابع شركة الإعلانات الشرقية.
15- محمد. محمد علي. ومحمد. علي عبد المعطي. 1985. السياسة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، بيروت.

16- مونتسكيو . شارل لوي . ترجمة. زعيتر. عادل 2012. روح الشرائع، ط1، كلمات عربية للتوزيع والنشر، القاهرة.